

## قرار وزارى

رقم ٢٠٠٢/٥

بتحديد رسوم مقابل الخدمات التى تؤديها كل من المديرية العامة للصيدلة والرقابة الدوائية  
والمديرية العامة للمخازن

استناداً إلى قانون مزاوله مهنة الصيدلة وتنظيم المؤسسات الصيدلانية الصادر بالمرسوم  
السلطانى رقم ٩٦ / ٤١ وتعديلاته ،  
وإلى القانون المالى الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩٧ / ٤٨ وتعديلاته ،  
وإلى لائحة الرقابة على الايرادات والنفقات الحكومية الصادرة بالقرار الوزارى  
رقم ٩٩ / ٥٢ وتعديلاتها ،  
وإلى القرار الوزارى رقم ٨٦ / ٢٠٠٠ فى شأن تسجيل شركات الأدوية ومنتجاتها وتسعير  
هذه المنتجات ،  
وإلى موافقة وزارة المالية بكتابها رقم مالية / ت - (٣٠٣٤) / م.ت.د. ٣ / ٦ / ١٠٣٨  
المؤرخ ١٠ / ٧ / ٢٠٠١ م ،  
وبناء على ماتقتضيه المصلحة العامة .

### تقرر

مادة (١) : تحدد رسوم مقابل الخدمات التى تؤديها كل من المديرية العامة للصيدلة  
والرقابة الدوائية والمديرية العامة للمخازن على النحو الآتى :

قيمة الرسم بالريال العماني

- ٢٠ - إضافة عبوة جديدة لدواء مسجل .
- ٢٥ - تحليل الأدوية المقدمة للتسجيل للقطاع الخاص .
- ١٥ - أى تغيير يطرأ على المستحضر (تغيير التركيب ، مواد  
التعبئة ، فترة الصلاحية ، الغلاف الخارجى ، النشرة  
الداخلية ، الاسم التجارى ، حجم العبوة) .
- ٤٠ - تغيير اسم الشركة أو اندماج شركتين أو أكثر ، تغيير  
مصدر المستحضرات المسجلة
- ٤٠ - قوائم استهلاك الإمدادات الطبية لأى عدد من السنوات .
- ١٠ - بيع قوائم أسعار الأدوية والمواد الجراحية المختبرية .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

الدكتور علي بن محمد بن موسى  
وزير الصحة

صدر فى : ٢٣ / ١٠ / ١٤٢٢ هـ  
الموافق : ٧ / ١ / ٢٠٠٢ م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٧١١)  
الصادرة فى ١٥ / ١ / ٢٠٠٢ م